KOBE - GAC: سياسة حماية البيانات لدى WHOIS و Dara (1 من 2)
الأحد، الموافق 10 مارس/آذار 2019 من الساعة 01:30 م إلى 02:30 م بالتوقيت الرسمي لليابان
ICANN64 | كوبي، اليابان

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: طاب مساؤكم، جميعًا. آمل أن تكونوا قد استمتعتم بوجبة الغداء الخاصة بكم وأنا آسف أن فاتتني الجلسة الصباحية. كان علي الانضمام إلى اجتماع لمجلس الإدارة. إذن، لدينا الآن جلسة GAC حول WHOIS وسياسة حماية البيانات والجلسة المجدولة لمدة 60 دقيقة ولكن فيما يتعلق، ولكن قبل معالجة ذلك، أدعو كافوس للانضمام إلينا في الفريق.

اسمحوا لي أن أشكر كل عضو من أعضاء مجموعة العمل على الجهود والوقت الهائل الذي كرسوه لهذه العملية نيابة عن GAC. لقد كانت عملية مليئة ضمن إطار زمني ضيق للغاية، لذا شكرًا لكم وشكراً للجميع، بالطبع، بما في ذلك فابيان الذي فهمت أنه كان لها دور أساسي في الحفاظ على تركيز هذه المجموعة وإنتاجيتها وعلى المسار الصحيح. لذلك أود أن أطلب منك جولة من التصفيق لمجموعة العمل الصغيرة وسأسلمها.

[تصفيق]

فابيان بيتريمو: فابيان باتريموكس من فريق دعم GAC وسوف أبدأ بالعرض التقديمي مع بعض المقدمات والخلفيات وبعد ذلك سنسلم الكلمة لممثل GAC الخاص بـ EPDP. لذلك تذكير سريع لعضوية GAC بأن هذه - المناقشة لها موضوع على جدول أعمال GAC وكما ترون هنا على الشريحة هناك عدد من الجلسات الأخرى حول هذا الموضوع بالإضافة إلى المشاركة مع GNSO ومجلس الإدارة والذي من المتوقع أن تتم مناقشة هذه المواضيع خلالها. لذلك لن نقضي الكثير من الوقت هنا ولكن هذا للتذكير مرة أخرى، هذه هي المناقشة الأولى حول موضوعها هنا حول GAC.

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي،إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ كسجل رسمي.

لذا، في إحاطة GAC، يوجد عدد من الإجراءات التي اقترحتها قيادة GAC للنظر فيها من قبل GAC هنا في كوبي، سأقدم فقط لمحة سريعة، ومرة أخرى، هذا متاح في إحاطاتكم الإخبارية، لذا كانت المجموعة الأولى من الإجراءات حول مناقشة المخاوف المحتملة في الحفاظ على GAC لتقديم مزيد من النصائح لمجلس الإدارة أو أشكال أخرى من المدخلات وهذا يتعلق بنصيحة GAC السابقة خاصة بيان GAC بنما المقتبس هنا على الشريحة.

كانت مجموعة الإجراءات الأخرى هي التحضير للمشاركة مع مجلس إدارة ICANN، وكان هناك سؤال محدد تم طرحه على مجلس إدارة ICANN حول قيادة GAC وستتم مناقشة ذلك بشكل أكبر في الجلسات القادمة، لا سيما الإعداد لمناقشات مجلس GAC.

وأخيرًا، كان هناك عدد من الإجراءات العملية التي تم اقتراحها للحفظ من قبل GAC مثل الاستجابة لرسالة مجلس إدارة ICANN المرسلة إلى رئيس GAC في بداية هذا الاجتماع للحصول على مدخلات من GAC بشأن التقرير النهائي لـ EPDP. هناك اقتراح لبيان GAC المحتمل حول EPDP. كما كانت هناك أسئلة حول مشاركة GAC في المراحل القادمة الناشئة عن عمل EPDP حتى الآن.

فيما يتعلق بآخر التطورات، سأشير هنا إلى مادة الإحاطة التي تم تقديمها إلى GAC في [غير مسموع] من الاجتماع حيث تكون هذه التطورات الأخيرة أكثر تفصيلًا ولكن على ضوء مجموعة من التطورات التي يجب على أعضاء GAC دراستها عند مناقشة هذه المسألة، اعتماد المواصفة المؤقتة في 27 مايو 2018، والسياسة المؤقتة المعمول بها لمدة سنة واحدة فقط وكان هذا استجابة لدخول الاتحاد الأوروبي [غير مسموع] - مايو 2019. كنتيجة لقرار مجلس الإدارة هذا، اعتماد المواصفة المؤقتة عملية تطوير سياسة GNSO - تم البدء في استبدال EPDP، واستبدال المواصفة المؤقتة في النهاية قبل انتهاء صلاحيتها في 25 مايو 2019.

كجزء من مداولات EPDP، فمن المؤكد أنكم على يقين من أن GAC تضم مجموعة من الممثلين في EPDP الذين شاركوا في العمل الهام جدًا لفريق EPDP وأنهى فريق

EPDP عمله في أواخر فبراير وقدم تقريرًا نهائيًا مع عدد التوصيات التي تم تبنيها من قبل مجلس GNSO في الرابع من مارس قبل الاجتماع بفترة وجيزة وهذا التفعيل المعمول به وضع عدد من العناصر الأخرى من بين الأحداث الأخرى، لا سيما التصويت المقبل من قبل مجلس ICANN على هذه التوصيات المقدمة من قبل مجلس GNSO.

فيما يتعلق بمدخلات GAC، قد تتذكر أن GAC لاحظت عددًا من المخاوف بشأن المواصفات المؤقتة في بيان GAC برشلونة. قدمت GAC مدخلات حول التقرير المبدئي لـ EPDP وأخيرًا قدم ممثل GAC في فريق EPDP مدخلات حول التقرير النهائي لـ EPDP وهي بالفعل جزء من التقرير كمرفق للتقرير.

نأمل أن يوفر هذا خلفية كافية لأعضاء GAC لمتابعة النقاش إذ أننا سننتقل إلى أعضاء المجموعة الصغيرة لـ GAC الذين شاركوا في EPDP لأخذكم عبر مجموعة من عدد التوصيات التي تم اعتمادها بواسطة EPDP وفريق GAC، قام أعضاء GAC و EPDP بتقديم التعليقات في هذا البيان الذي أشرنا إليه من قبل.

لذلك سأكون سعيدًا بنقل الكلمة إلى أي من أعضاء المجموعة الصغيرة لمناقشة التوصيات؟ وفي هذه الأثناء، سأحمل كمرجع التعليق الذي تم تقديمه إلى التقرير النهائي.

آشلي هينمان: مرحبًا، هذه آشلي من الولايات المتحدة، وأعتقد أنني سأبذل قصارى جهدي للتخلص من ذلك قليلاً. لقد كان هناك الكثير في هذا التقرير النهائي، فليس من السهل قراءة مستند جيد جدًا بالنسبة لك إذا كنت قد استغرقت وقتًا في محاولة قراءته وفهمه. إنه يتعامل مع الكثير من القضايا المعقدة، وربما لم تكن هناك في الحقيقة أي طريقة جيدة لتقديمه في تقرير سهل الفهم ولكن مجرد البدء بالتوصية 1، التي تشير في الأساس إلى أنه تم الإشارة إليها كمقاصد وبموجب النظام الأوروبي العام لحماية البيانات لتكون متوافقة، إذا كنت ستقوم بمعالجة البيانات، يجب أن يكون لديك أغراض معالجة، وعليك توضيح سبب قيامك بذلك وتحت أي أساس قانوني، بشكل أساسي. لذا فهناك الكثير مما قد يثير اهتمامك أو لا يثير اهتمامك، من وجهة نظرنا، نركز كثيرًا من الوقت على ما يشار إليه بالهدف 2. وكان

هذا هو أننا أردنا التأكد من أن هناك شيئًا ما يجب البناء عليه فيما يتعلق بنموذج الوصول ومن وجهة نظرنا، بينما هذا ليس غرضًا ينص على أنه سيتم توفير الوصول إلى أطراف ثالثة، فهو يدرك أنه ضمن اختصاص ICANN كما هو موضح في لوائحها الداخلية للبحث عن المصلحة العامة وبذل قصارى جهدها لتجنب أشياء مثل إساءة استخدام DNS مما يضر بالعامة. لذلك يشير إلى وجود دور لـ ICANN، ولديهم غرض معالجة لتمكين الوصول بشكل أساسي.

لذلك بالنسبة لأولئك الذين ليسوا على دراية تامة بـ WHOIS، لا توجد قاعدة بيانات واحدة لبيانات التسجيل، والتي ببساطة غير موجودة، وهذه المعلومات التي تم جمعها من قِبل المسجلين وهناك المئات بقدر ما أشعر بالقلق، مختلف المسجلين هناك بهذه المعلومات وتحت النظام الأوروبي العام لحماية البيانات (GDPR)، لكي يقوم المسجلون بنقل البيانات إلى ICANN، والتي يجب تسجيلها في سياسة تدرك أن هناك غرض معالجة فعلي لهذا النقل لأن عملية نقل البيانات تتم.

إذا نظرت إليها في سياق أننا مثل GAC لدينا نصيحة طويلة الأمد، نعتقد أن الاتحاد من أجل تحديد نموذج الوصول الموحد ضروري، وعلى الأقل من الناحية النظرية هذه الفكرة القائلة بأن ICANN يمكن أن تكون رئيسًا لنموذج الوصول الموحد الذي يمكنهم القيام به نظريًا فتكون النقطة التي يمكن أن يمر بها طلب الحصول على المعلومات المنقحة. لذا، من أجل القيام بذلك، عليك التأكد من أن ICANN يمكن أن تنقل المعلومات إليهم، لذلك فإن الهدف 2 مهم حقًا من وجهة نظرنا فيما يتعلق بالدخول إلى هذا المستند، ولم يكن الأمر سهلاً للغاية. لقد حصلنا عليه وكان هناك خلاف عليه.

لذلك أنا لا أعرف ما إذا كان أي شخص آخر على الطاولة يريد التحدث عن الأغراض الأخرى، كثير من التفاصيل لضمان أن الأطراف المتعاقدة قادرة على فعل ما تفعله بطريقة داهية ولا تمثل بالضرورة أولوية بالنسبة إلى GAC، أو يمكننا ترك ذلك للأسئلة في وقت لاحق، سأتوقف عن هذا الموضوع بالذات.

كريس لويس إيفانس: - وكان هذا يشمل مكتب ICANN ، الرئيس -

كافوس أراستيه: [متحدث بعيد عن الميكروفون]، لا، استمر من فضلك.

كريس لويس إيفانس: كان هذا مدخلات متأخرة في الموقف ومحاولة تغطية الأبحاث التي يمكن أن تجريها ICANN سواء بموجب الامتثال أو البحث حول كيفية عمل نظام المجال E أو مزيد من التحسين لزيادة الالتقاط للعمل المستقبلي الذي تقوم به ICANN. لم يقابل هذا مستوى كبير من الحماس من الأطراف المتعاقدة وبعض الأطراف الأخرى في الغرفة، لكنه لم يصل إلى التوصية ولا شيء - تم دفع معظم ذلك إلى المرحلة الثانية، لذا في المرحلة الأولى كانت هناك كحامل وبعض التفاصيل التي يريدون الحصول عليها من ICANN ما هي بالضبط وما هي أغراض هذا البحث وفهم نوع البيانات التي قد يحتاجون إليها. ما التوصية [غير مسموع]. شكرًا.

جورجيوس تسيلينتس: مع إعدادات المفوضية الأوروبية في EPDP. كان هناك نقاش حول الدقة. لذلك حاولنا أن نؤسس أو نقول بأن النظام الأوروبي العام لحماية البيانات GDPR خاص، فإن المادة 51 د تنص على أن البيانات الشخصية يجب أن تكون دقيقة وأن يتم تحديثها عند الضرورة ويجب اتخاذ كل خطوة معقولة لضمان تصحيح البيانات الشخصية غير الدقيقة. بدون تأخير. لذلك حاولنا أن نقول إن هناك العديد من المواقف من المجتمع التي كانت تشير إلى أن هذا كان يشير فقط إلى حق المسجل للحصول على بيانات دقيقة وأيضًا لاحظنا أن أي محاولة للحصول على بيانات دقيقة - ستفرض العبء والتكاليف ربما للأطراف المتعاقدة لتصحيح هذه البيانات.

بقول ذلك، سوف، كان السؤال عما إذا كانت السياسات والإجراءات الحالية الموجودة داخل الأطراف المتعاقدة كافية للحصول على بيانات دقيقة. في هذا السياق، تم الاستعانة

بمستشار قانوني أو مشورة لأننا في EPDP سعينا للحصول على مشورة قانونية في العديد من القضايا وكان مبدأ الدقة أحد هذه المشكلات ووفقًا للتحليل الذي تم التوصل إليه، تم استنتاج أن الآليات الحالية و الإجراءات المعمول بها - لا ينبغي تغييرها دائمًا في الوقت الحالي، لذا فإن ما يكمن الآن في التوصية رقم 4 هو أن فريق EPDP يجب أن يحافظ على مبدأ الدقة كما هو ولا يتأثر بالسياسة التي تم وضعها في EPDP.

تعتقد GAC أنه يجب علينا أن ندرك أهمية ضرورة تأكيد معلومات البيانات غير الدقيقة لخدمة جميع الأغراض هناك وعلى الرغم من أنه ينبغي التأكيد على ما تشير إليه الدقة في موضوعات البيانات، في الوقت نفسه، من المهم جدًا أيضًا بالنسبة لأولئك الذين يعتمدون كأطراف ثالثة على الوصول إلى هذه المعلومات لأغراض مشروعة.

لورين كابين: لذا سنواصل. أرغب في التأكيد على أهمية دقة البيانات التي كانت القضية التي دافعت عنها GAC وجورج بشكل خاص وأيدتها وبالنسبة لي، هما بالنسبة إلى الوجبات السريعة الكبيرة، الأول أن العقود تتطلب بالفعل دقة البيانات، وأردنا التأكد من أن عمل EPDP عدم المساس بأحكام العقد الحالية، والثاني، دقة البيانات التي لا تهم فقط المسجل الذي تم جمع معلوماته ولكن أيضًا الجمهور ككل لديهم مصلحة قوية في التأكد من أن المعلومات دقيقة لذلك نحن سعداء جدًا بالطريقة التي بدأت في [غير مسموع] في مجموعة العمل والتعليقات التي أجرتها GAC على التحسينات التي يمكن القيام بها.

بالانتقال إلى التوصيتين 5 و 7، فإن هذا يندرج تحت فئة EPDP كونها نتاج حل وسط. كان هناك العديد من المواقف المختلفة التي تم التعبير عنها، والكثير من المفاوضات، وفي النهاية لم تحصل كل دائرة انتخابية على ما تريد. فيما يتعلق بعناصر البيانات التي سيتم جمعها، فإن إحدى المشكلات التي تهم GAC تتعلق بمسألة الاتصال التقني، لذلك ليس أمين السجل، الذي يقوم بتسجيل النطاق المسؤول عن النطاق. هذا مجال آخر، مجال اتصال آخر، جهة اتصال تقنية، غالبًا ما يكون الشخص الذي تذهب إليه، خاصة في الكيان الأكبر، إذا كانت هناك مشكلة فنية، أي شيء لا يعمل أو شيء لا يعمل بالطريقة

التي من المفترض أن يعمل بها. غالبًا ما يكون شخص منفصل. ومع ذلك، هذا لا يتطلب جمع أي معلومات. إنه أمر اختياري. لذلك، لا تزال GAC تشعر بالقلق حيال هذا لأن WHOIS على الأقل كانت المقصود منها أن توفر معلومات اتصال لمشغلي الشبكات وفرق الاستجابة لحوادث الكمبيوتر والمسؤولة عن التعامل مع نوع من حالات الطوارئ لنظام اسم النطاق وأولئك الذين يحتاجون إلى الاتصال بشخص ما مرة أخرى، في حالة حدوث مشاكل. ذلك له تداعيات أمنية، تداعيات عملية، لأنه الآن هذه المعلومات اختيارية يتم جمعها، ونحن لا نتحدث عن النشر، هذا ما يجب جمعه. هذا شيء ميزته GAC كمسألة مهمة يجب متابعتها. أنا لا أعرف إن - هل تريد إضافة شيء حيال ذلك، كريس؟

كريس لويس إيفانس: [غير مسموع] يمكن أن يخلق حالة تجزئة للسجلات ويعود ذلك إلى نصيحة GAC السابقة ويتم إبرازه في المجموعة بواسطة مجموعة SSAC، ولهذا السبب يمثل هذا مصدر قلق رئيسي لنا.

لورين كابين: الموضوع الآخر الذي يندرج ضمن هاتين التوصيتين حول المعلومات التي سيتم جمعها يتعلق بحقل المؤسسة. مرة أخرى، يعد هذا حقلاً اختياريًا للمسجل لكي يقرر ما إذا كان - في بعض الأحيان يقع المسجلون في الخطأ، وفي بعض الأحيان يضر بمعلوماتهم الشخصية، وهذا هو مصدر القلق المعرب عنه، وكما هو مبين الآن، فإن التوصية تجعل من الاختياري للمسجل أن يقرر ما إذا كان يجب تقديم المعلومات في هذا المجال - - من المهم أن يعرف الجمهور ما إذا كانوا يتعاملون مع فرد أو مؤسسة ونعتقد أنه إذا كان الكيان الذي نتعامل معه منظمة، فيجب أن يتم جمع تلك المعلومات ونحن نأمل أنه خلال مناقشات المرحلة الثانية لدينا، هناك مجال للتعامل مع هذا وهذا مهم للغاية.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: هل ثمة أسئلة أو تعليقات من الأعضاء الآخرين في المجموعة. هل ترغب في إضافة شيء يا كافوس؟

لورين كابين: نحن لن نناقش كل توصية ولكن تم تعميم التعليق الكامل لمراجعتكم والموافقة عليها وهو لديكم في مواد الإحاطة الخاصة بكم، لذا يرجى إلقاء نظرة عليه لأنه إذا كان لديكم أسئلة أو استفسارات، فأنتم تعرفون لمن تقدمونها، إلى فريق EPDP النشيط لديكم.

كانت التوصية 17 التي تتناول الفرق بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين موضوع الكثير من النقاش الساخن. كنقطة انطلاق، يعامل GDPR نفسه المعلومات الشخصية على أنها شيء يجب حمايته، ولكن إذا كانت المعلومات تتعلق بمؤسسة قانونية لا تتمتع بالضرورة بنفس الحماية. لذلك أصبح الموضوع مثيرًا للجدل لأن الأطراف المتعاقدة لديها مخاوف مشروعة بشأن المسؤولية، لأنه في بعض الأحيان ليس من السهل التمييز بين الكيان القانوني والشخص الطبيعي. ومرة أخرى، في بعض الأحيان يقع المسجل في الخطأ لذلك كان هناك في الأساس توصية تدعو إلى إجراء مزيد من الدراسة لمعرفة أفضل طريقة للتعامل مع هذا. وتحدد هذه الشريحة بعض الموضوعات التي ستتم دراستها. وبالتالي فإن جدوى وتكاليف التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، وأمثلة على الصناعات والمنظمات التي نجحت في التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، لأنها موجودة، ومخاطر الخصوصية للأفراد. إذا تم التمييز والمخاطر المحتملة الأخرى على أمناء السجلات والسجلات إذا كان عليهم التمييز.

ومرة أخرى، سيكون هذا شيئًا تمت مناقشته في المرحلة الثانية، ولكن أحد الأشياء التي لاحظتها GAC هي أنه بصيغتها الحالية، يوجد هذا كثيرًا في الاجتماعات دعونا ندرس هذا ودعونا نفكر حقًا في المخاطر التي قد تحدث. ومع ذلك، ترى GAC أن إجراء هذا التمايز يمكن أن يكون له أيضًا العديد من الفوائد، وتتعلق الفوائد بالعامة التي تعرف من يتعاملون معها، خاصة في سياق المنظمة، وليس الشخص الاعتباري. عندما بدأت في

هذا الموضوع، يقوم GDPR بهذا التمييز وبالتالي فإن GAC قد دعت حقًا إلى جعل السياسة تعكس التمييز الموجود بالفعل في القانون هنا.

أرجو أن يكون هناك شخص آخر على طاولة الاطلاع الآن [ضحك]

آشلي هينمان: قريب وعزيز على قلبي، التوصية 18. للتلخيص وتذكيركم جميعًا بأن أعمال هذه المجموعة محددة في الميثاق والميثاق إذا سمعتونا نتحدث حول المرحلتين الأولى والثانية، بينما لم نشارك في صياغة الميثاق، كان هناك تمرين لـ GNSO، لكن الميثاق أوضح بوضوح أن المرحلة الأولى لن تتعامل مع محادثة نموذج وصول موحد، وكان هذا إلى حد كبير محط اهتمام ما كانت GAC تعلق عليه ولكن لم يُسمح لنا حقًا بإجراء تلك المحادثات في المرحلة الأولى من EPDP.

ولكن ما تم تضمينه في المرحلة الأولى هو كيفية التعامل مع اللغة في المواصفات المؤقتة التي كان لها شرط معقول للوصول، وكان هذا الشرط غامضا للغاية، حيث طلب أساسا من الأطراف المتعاقدة توفير وصول معقول إلى المعلومات المنقوصة. لم يكن هناك الكثير من حيث تعريف ما إذا كان الوصول المعقول هو المقصود ولكن في ظل غياب نموذج الوصول الموحد وهذا هو المتطلب الأساسي الذي يعتمد عليه مستخدمي معلومات WHOIS للوصول إلى هذه المعلومات. لذلك كان من أولوياتنا التأكد من وجود المزيد من اللحم على العظم لهذا المطلب والمواصفات المؤقتة.

من خلال محادثاتنا أجرينا مناقشات حول ماهية المصطلحات المناسبة هنا وكان هناك بعض الاتفاق على أنه من حيث كونها متوافقة مع GDPR، فإن كلمة "الوصول" لم تكن الكلمة الصحيحة، فالكلمة الصحيحة هي "الكشف". لذا، ما سترونه كتغيير من الوصول المعقول، هو الآن شيء على غرار الطلبات المعقولة للكشف القانوني. وما تمكنا من تحقيقه في EPDP، لم نحصل على كل ما نريده، لكننا تمكنا على الأقل من تقديم نوع من التفاصيل الأفضل فيما يتعلق بالتوقعات وكان ذلك للطرفين اللذين يطلبان بيانات ذات معلومات منقحة ولكن أيضًا إلى الأطراف المتعاقدة.

إذاً ما سترونه في هذا النص الذي كان في الأساس [غير مسموع] يقرأ في اللحظة الأخيرة، وهو راضٍ عن التفاصيل هنا فيما يتعلق بـ [غير مسموع] كمثال سأقوم بإنفاذ القانون، ولكن من أجل المساحة فأنت تعرف ما تحتاج إليه لتقديم طلبك، حتى لا تجد نفسك في موقف تحاول فيه التعامل مع السجل وأمين السجل، على سبيل المثال، ويرسلونه مرة أخرى ويقولون معذرة، هذه ليست معلومات كافية. على الأقل الآن نحن نعرف ما هي المعلومات الكافية ونكون قادرين على إحراز تقدم فيما يتعلق بالطلب.

هناك أيضًا بعض التفاصيل الإضافية فيما يتعلق بماهية الاستجابة المعقولة من الطرف المتعاقد وهي الحاجة إلى الاستجابة للطلب نفسه خلال يومي عمل، - حل الطلب خلال 30 يومًا. لذا نحن بحاجة إلى المزيد من الوضوح وضبط التوقعات هنا فيما يتعلق بكيفية تقديم الطلب. مطلوب من الأطراف المتعاقدة توفير معلومات على صفحات الويب الخاصة بهم حول كيفية تقديم طلب.

لذلك من وجهة نظرنا كانت هذه بداية جيدة. هذا ليس نموذج وصول ولكن على الأقل في المدى القريب وكذلك في المستقبل إذا لم تتمكنوا من المشاركة في نموذج وصول موحد، فأنتم على الأقل تعرفون قواعد الطريق فيما يتعلق بتقديم طلب لكشف البيانات. وأعتقد أنني سأتوقف هنا عند هذه النقطة.

بالإضافة إلى ذلك، من حيث دورنا الحكومي هنا، أردنا أن نضمن ما يجري في النهاية كتقرير نهائي وسياسة جديدة محتملة بأن هناك مراجعة تتأكد من أن كل ما قدمناه يتوافق مع الإرشادات التي تلقيناها بالفعل من مجلس حماية البيانات الأوروبي، سابقا المادة 29 من مجموعة العمل. نظرًا لأنها قدّمت قدرًا كبيرًا من التوجيه إلى ICANN على مدار السنة من حيث التوقعات، ما هو مقبول وما لن يكون مقبولًا، لذلك طلبنا إجراء مراجعة لأخذ هذا التوجيه في الاعتبار.

وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من الوصول إلى المرحلة الثانية التي تتضمن نموذج الوصول الموحد، من المهم أن نبدأ المداولات فورًا وقد اجتمعنا بالأمس لبدء هذه المحادثات، ليس بشكل جوهري ولكن محاولة اكتشاف كيفية تنظيم أنفسنا.

بالإضافة إلى ذلك، نريد أن نتأكد من أننا عندما نبدأ محادثات المرحلة الثانية، وهذا مدرج في تعليقاتنا، فإنه يحدث بسرعة ولا يستمر إلى الأبد - لأنه إذا قرأت الميثاق، لا يكون واضحًا للغاية، وعلى الأقل كنت أنا تحت انطباع، كان هذا كله جزءًا من EPDP، وسيتم الانتهاء من المرحلة الأولى والثانية بطريقة سريعة كل ذلك ضمن الإطار الزمني لشهر مايو من هذا العام. وليس هذا هو الحال على ما يبدو. الآن بعد أن تم الانتهاء من المرحلة الأولى، تم إخبارنا الآن بأن المرحلة الثانية من الناحية النظرية يمكن أن تستمر إلى أجل غير مسمى، وأن تعود إلى PDP القياسية، وسيكون هذا مؤسفًا حقًا لأنه بينما كنا صابرين وبنائين للغاية في المرحلة الأولى، فإننا بقوة نعتقد أن هناك الكثير من الإلحاح للتأكد من وجود طرق يمكن التنبؤ بها وفعالة لطلب الحصول على المعلومات المنقوصة والوصول إليها. إذن ما قد تسمعه منا في وقت لاحق هو أننا نعتقد أن هناك حاجة إلى استمرار الطبيعة العاجلة للمحادثات التي يجب أن تستمر، يجب أن يكون هناك علامات بارزة، تاريخ الانتهاء حتى نواصل هذه الوتيرة وعدم السماح لها بالضياع إلى الأبد.

شيء آخر هو-- في الواقع، سأتركه إلى لورين.

لورين كابين: أود التأكيد على أهمية كل من الإطار الزمني المعجل لمداولات المرحلة الثانية وأن محتوى مداولات المرحلة الثانية يخلق حقًا حلًا لما أصبح الآن وضعًا مؤسفًا للغاية حيث لا يوجد نظام موحد للأطراف الثالثة بما في ذلك إنفاذ القانون وقد يكون لدى محترفي الأمن السيبراني وعامة الجمهور للوصول إلى كل سجل ومسجل نظام فريد من نوعه وغير ملزمين بمعالجة الأمور بطريقة متسقة وغير مجزأة وغير فعالة ولا يمكن الاعتماد عليها بالضرورة. لذلك، فهذه مشكلة حقيقية تتطلب حلًا ويجب أن يكون لهذا الحل نقطة نهاية سريعة ومحددة. وأنا أعلم أن الأمر يتعلق بأعضاء الدوائر الانتخابية داخل مجموعة عمل وضع السياسة العاجلة والدوائر الانتخابية بشكل عام في مجتمع ICANN بأن هناك بعض الحديث عن عدم وجود أي نقطة نهاية لهذه المشكلة لأنها معقدة. وعلى الرغم من أنني أتفق بأن الأمر قد يكون معقدًا، المسألة بالنسبة لي هي مدى أهميتها وحقيقة أنها

مهمة للغاية ولم تتم معالجتها لفترة طويلة مما يعني حقًا أننا بحاجة إلى العمل على هذا الأمر وإتمامه بسرعة كبيرة حتى يمكن معالجة هذه المصالح الهامة.

والآن سأقوم بتبديل الموضوعات والتحدث عن بعض الإمكانات لتحسين العمل في المستقبل. بمناسبة السياق، كانت هذه هي المرة الأولى، حيث كانت هناك عملية تسريع لوضع السياسات، وكما هو الحال مع أي شيء جديد، فإن بعض الأشياء تعمل بشكل جيد ويمكن لبعض الأشياء أن تعمل بشكل أفضل. ومن ثم لدينا بعض الاقتراحات المتواضعة للتحسينات.

بداية، كان هذا التزامًا هائلًا من قبل المجموعة بأكملها التي ترونها على المنصة. وقد أجرينا مكالمات هاتفية مدتها 90 دقيقة والتي أصبحت مكالمات هاتفية لمدة ساعتين مرتين في الأسبوع تحولت إلى تفاصيل هاتفية مدتها ثلاث ساعات وتلك كانت مجرد مكالمات هاتفية عامة، ثم مجموعات صغيرة، أعضاء أكثر من مجموعة صغيرة واحدة، تابعت تقريبًا بشكل مستمر من يوليو وحتى فبراير، لذا قدرًا هائلاً من الوقت. على الرغم من قضاء ساعات طويلة، فقد تم اتخاذ القرارات في بعض الأحيان، وتم تقديم نص جديد حول قضايا مهمة جدًا، وتم الطلب على [غير مسموع] الأعضاء للاستعداد ومناقشة إجراء مكالمة بسرعة كبيرة وطلب قضايا معقدة، لا سيما عند تخصيص الكثير من الوقت للقضايا المعقدة، والمطالبة بالنظر في النصوص المتغيرة باستمرار، والدعوة لمناصب جديدة دون حتى فرصة مفيدة للتشاور مع حكومتك وزملائك، إنه أمر غير معقول وقد تعرض أعضاء مجموعة العمل لهذا الموقف عدة مرات.

وبالتالي الذي يدخل المرحلة التالية من هذا المشروع، فإن أحد مطالبتنا هو أن يكون هناك بالفعل وقت كافٍ للنظر في نصوص جديدة ومواقف جديدة وإتاحة الوقت للتشاور مع زملائك في GAC مع دوائر الحكومة الخاصة بك قبل مطالبتك بإعداد الدعوة، وهذا هو الشيء الوحيد الذي يمكن تحسينه.

كان يمكن أن يكون هناك نهج أكثر صرامة لتحديد المواعيد النهائية للتغييرات على النص وتجنب المشكلات التي يعتقد أنها مغلقة. قضي الكثير من الوقت في النظر في القضايا،

مرة أخرى، في السابق كان هناك عدد كبير على الأقل من أعضاء المجموعة يعتقدون أنه قد تم تسويتها بالفعل. لذلك، نعتقد أن نقطة العملية هي التأكد من وجود وجهة نظر صارمة حتى واضحين عندما تصل الأمور إلى نقطة اتخاذ القرار وليس إعادة النظر في ذلك.

مرة أخرى، نظرًا لطول مدة المكالمات الهاتفية وفي بعض الأحيان تقضي الكثير من الوقت في مسائل لم تكن بالضرورة على جدول الأعمال أو يمكن القول أنها كانت ظلال، فقد اعتقدنا أنه يمكن وضع قواعد أساسية لمداخلات تقتصر على وقت محدد متفق عليه حتى يكون لدى الجميع نفس الوقت اللازم لعمل مداخلاتهم.

وفي النهاية مسألة قريبة لقلبي. كما تعلمون، فإن GAC وجميع الدوائر الانتخابية كان لها مشاركون ومراقبون وأعتقد أنه من الإنصاف القول إن المراقبين كانوا يعملون بجد وكذلك المشاركين ويستمعون دائمًا للمكالمة في نفس الوقت، مما ساعد على التعاون في المواقف المختلفة. ولكن من الناحية الإجرائية، لم يكن بإمكان المناوبين الوصول إلى غرفة اتصال Adobe، فقد تم وضعهم في غرفة الظل حيث يمكنهم سماع كل شيء يحدث ولكن لا يمكنهم الحصول على حقوق التمرير للوصول إلى النص في الوقت الحقيقي، والدردشة، وكما تعلمون، في كثير من الأحيان يكون هناك تياران يتدفقان من المضمون، أحدهما هو ما يقال، والآخر هو التفاعلات في الدردشة. لا يتمكن المتناوبون من التمرير إلى تلك الدردشة لمعرفة ما يجري بالكامل، كما لا يمكنهم التمرير خلال المستندات التي يتم عرضها على الشاشة.

لذلك كان هذا غريبًا جدًا، وفي رأيي، معاملة منفصلة وغير متكافئة للبدائل من حيث الوصول إلى المعلومات بطريقة معقولة. والاقتراح للتحسين هو التأكد من أن المناوبين في هذه المرحلة الثانية إما يمكنهم الوصول إلى غرفة اتصال Adobe نفسها، ولو تم تصنيفهم كبديلين ولا يساهمون في المحادثة أو أن يكون لديهم غرفة اتصال Adobe تعمل بالفعل، أي القدرة على التمرير خلال المستندات والقدرة على التمرير خلال الدردشة مع كونهم جانبًا هنا، يبدو أن الاعتراضات تلمح حقًا إلى عدم الثقة في أنه بالنسبة لجميع الدوائر الانتخابية، بطريقة ما سوف يتصرف المناوبون بشكل سيئ ولا يتبعون

قواعد الطريق للمناوبين وهي عدم التحدث عندما يكون هناك مشارك بالفعل في شريحة المشارك. وأعتقد أن هذا بصراحة هو تصغير للشأن، ومعاملة لنا مثل الأطفال، والتحدث عن جميع المناوبين.

الجميع مهنيون يكرسون وقتًا هائلاً لهذه القضايا الهامة وأعتقد أن هناك طريقة معقولة للتعامل مع الناس الذين يكرسون أنفسهم ووقتهم لهذه الموضوعات الهامة والثقة بأنهم سوف يتصرفون جيدًا وإذا لم يفعلوا ذلك، يمكنك اتخاذ خطوات للتعامل مع ذلك، لكن هذا الموقف المضحك حيث يتم وضعهم في غرفة اتصال الظل التي لا تعمل حتى بشكل جيد أعاق بالفعل عمل المناوبين. الضغط من أجل التغييرات المطلوبة هناك.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً لكم جميعًا على هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات. نعم، آشلي.

آشلي هينمان: شيء واحد واضح لأنه غير واضح في النص لأنه كان يبدو أكثر كمذكرة غلاف عندما أرسلنا هذه التعليقات، هذه هي المخاوف التي لدينا ولكننا لم نعترض على التقرير. لذلك أردت فقط جعل ذلك واضحًا، فهو ليس واضح على الفور. بينما نعتقد أنه يمكن إجراء تحسينات ولم نحصل على كل ما نريد، نعتقد أن ما ينعكس في تقرير المرحلة الأولى النهائي كافٍ للمضي قدمًا، التعجيل ببدء المرحلة الثانية، لا نريد ترك الانطباع بطريقة أو بأخرى، اعترضنا على التقرير أو أنه يجب معالجة جميع مخاوفنا قبل المضي قدمًا. أردت توضيح ذلك. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: هل هناك أي أسئلة أو تعليقات من زملاء GAC؟ القصد هنا هو جعل الجميع يسرعون حتى نتمكن من إجراء مناقشات أكثر جوهرية خلال جلسة GAC لدينا صباح يوم الثلاثاء ولكن أيضًا في المحادثات الثنائية مع GNSO ومجلس الإدارة والتحضير لنصيحة GAC والرد على خطاب مجلس الإدارة.

غيسلان دي سالينس: شكرًا للفريق بأكمله وسوف نتناوب على عملكم الرائع وتفسيراتكم المثيرة للاهتمام. عندي سؤال. كما تعلمون فإن امتثال WHOIS للنظام الأوروبي العام لحماية البيانات (GDPR)، يخضع لمشورة GAC المعلقة. أعتقد أن قرار مجلس الإدارة بشأن هذه النصيحة تم نقله إلى أن -- تم تأجيله إلى أن ينهي برنامج EPDP عمله. كنت أتساءل بناءً على التوصيات التي لدينا الآن، هل كان هناك نوع من تحليل GAC الذي تم إجراؤه لمعرفة ما يتعلق بنصيحتنا المعلقة، ما سيكون نتيجة قرار مجلس الإدارة استنادًا إلى تقرير EPDP وأي جزء من النصيحة سيتم رفضه، قبوله، وما إلى ذلك، كنت أتساءل عما إذا كان لديها أي أفكار حول ذلك. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك آشلي.

آشلي هينمان: شكرًا، معكم آشلي من الولايات المتحدة. لقد طرحت نقطة جيدة حقًا لأنني أعتقد أن سنوات مرت الآن، كانت لدينا نصيحة ثابتة حول هذه المشكلة، ولكن أيضًا تطورت باستمرار وأعتقد أنه في ضوء التوجيهات التي تلقيناها من مجلس حماية البيانات الأوروبي على وجه الخصوص، لقد وجدنا بعضًا من النصيحة لم تكن متسقة. قد يكون من المفيد لنا أن نعود ونجد طريقة لإدراك ذلك لأنه إذا نظرتم إلى بعض نصائحنا السابقة فقد تعتقدون أن نصيحتنا لم تكن مقبولة، ولكن ما تعلمناه، نحن جميعًا نحب أن نحصل على البريد الإلكتروني المسجل متاح للجمهور ولكن مجلس حماية البيانات الأوروبي أوضح أن هذا لن يكون ممكنا، وربما وسيلة لإعادة النظر في المشورة السابقة لتوضيح أننا ندرك أن مشورتنا تطورت وأن الأمور قد تغيرت.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرا لك آشلي وشكرا لك يا غيسلين على النقاط الجيدة. نحن بحاجة إلى إعادة النظر في كل شيء والتأكد من إغلاق الموضوع. إذن هل ثمة تعليقات أو أسئلة؟ حسنًا. إذا لم يكن الأمر كذلك، شكرًا مرة أخرى على مجموعة العمل الصغيرة التي تمثل GAC في EPDP. وشكرًا لفابيان، وشكرا جزيلا للجميع. سوف نلتقي خلال تسع دقائق في الساعة 2:30. من فضلكم. شكرًا.

[نهاية النص المدون]